(27-32)

الدولة الفلسطينية المستقلة في السياسة الخارجية الامريكية

قمة بلا سفوح

اطلت اوسلو من جديد.. وهذه المرة علنا.. وعلى رؤوس الا شهاد، لكي تلعب دورا هاما في المفاوضات حول الوضع النهائي. فالقمة الثلاثية المرتقبة في حينه تضم إلى جانب الاخ ابو عمار كلا من الرئيس كلنتون، ورئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود باراك. ومن الواضح ان الوصول إلى القمة في العادة يحتاج إلى سفوح يتم فيها وضع ترتيبات من خلال الوزراء والخبراء، حتى لا تصبح القمة معلقة في الهواء وبدون اقدام. وعلى غير العادة، فان قمة اوسلو المقبلة تجيء في وقت يغيب فيه الحوار التفاوضي بين الاطراف الفلسطينية والاسرائيلية بسبب استمرار وتصعيد الاستيطان. وهو الامرالذي كان مقصودا من الطرف الاسرائيلي الذي سعى إلى تغييب السفوح.. لجعل القرار النهائي يمر عبر القنوات الخلفية، التي تفاوض بعيدا عن الرقابة المركزية والاطر الشرعية، لتطرح في النهاية مشاريع او حلول مجحفة يغلب فيها الاملاء والاذعان على منطق سلام الشجعان.ولتمرير هكذا حلول لابد من خلق الظروف المساعدة التي تفرض على الناس ان يقبلوا بأهون الشرور.

ذهب الاخ ابو عمار إلى القمة مسلحا بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، وبالايمان الصادق بسلام الشجعان الذي يجيء التزاما بقرارات الشرعية الدولية وتعبيرا عن عدالتها، متجاوزا التمسك بالحقوق التاريخية التي انطوت صفحتها في ظل موازين القوى الراهنة، وهو الامر الذي جعله يعتمد اساسا على موقف الشعب الفلسطيني في تأييده لتحقيق الانجازات على طريق استكمال الحقوق الوطنية الكاملة.

وذهب ايهود باراك إلى القمة مسكونا بلاءات نتنياهو وبمبادئ الصهيونية المتجسدة في الاستيطان وارض الميعاد وشعب الله المختار. وهو اذ تمسك بهذا المنطق فقد حاول ان يفرض شروطه الاملائية معتقدا انه لا خيار امام الفلسطينيين سوى الاذعان لتلك الاملاءات.

اما كلنتون، فقد كان في مرحلة من حياته السياسية كأضعف ما تكون البطة الكسيحة. فهو وان حسنت نواياه تجاه دعم الشعب الفلسطيني لتحقيق سيادته على ارضه، فانه لم يجرؤ على احترام مبدأ ويلسون الاميركي الذي يؤكد على حق الشعوب في تقرير مصيرها.

القمة الثلاثية هي قمة متناقضين يتصارعان في اطار المصلحة الاميركية العامة التي تتنازعها اهواء الرئيس كلنتون.. وادارة دنيس روس - والكونغرس.

ان تجربة دينس روس الطويلة في مجال المفاوضات بين المطواقم الرسمية جعلته يقترح على الاسرائيليين عدم التركيز على طواقم المفاوضات حول الوضع النهائي واستبدالها بالقنوات الخلفية. وهي سياسة مدعومة من الكونغرس لانها تصب بالتأكيد في مصلحة اسرائيل. في حين اعتقد الرئيس كلنتون ان تجربة كامب ديفيد تمت بالاتكاء على الاطر الرسمية وتجاوز خياراتها عند القرار النهائي، كما فعل السادات الذي حل مشكلة كارتر وبيجن بالاذعان والتهالك الذي جعله يفرط بالقضية المقدسة للامة العربية - قضية فلسطين والقدس لتحقيق انجازات قطرية محدودة السيادة في بعض جوانبها.

اذا كان السادات وجد ما يقدمه من حساب غيره، فان الاخ ابو عمار لم يكن لديه ما يقدمه سوى ما تبقى من الجسد الفلسطيني المهشم الذي يعني التفريط بأي قضية من قضاياه الخاصة بالوضع النهائي، يعني وضع حد نهائي لوجوده.

فالاخ ابو عمار الذي عبر في خطابه في الامم المتحدة ذلك العام عن التزامه بالسلام العادل، الشامل والدائم. سلام الشجعان.حدد قضايا الوضع النهائي التي لا يجوز التنازل عنها باعتبارها ثوابت الحد الادنى للشعب الفلسطيني.وهي اذ تلتزم بشكل مباشر بقرارات الشرعية الدولية فإنه في قمة اوسلو سيؤكد علىالثوابت الفلسطينية التي تحكم موقف الاخ ابو عمار والتي لا يستطيع الرئيس كلنتون ان يدحض أي منها لاستجابتها والتزامها بقرارات الشرعية الدولية، ولكنه سيطرح الحلول الوسط التي يمكن ان تساهم في تأكيد حالة الاستقرار في المنطقة والمحافظة على قوة الدفع للمسيرة، حتى ولو لم يتحقق السلام المنشود.. فهو في سنته الاخيرة وقبل الانتخابات الامريكية في نوفمبر 2000 سيعمل على الحفاظ على عدم حصول أي توتر يقود إلى هبة او انتفاضة تؤدي إلى هزيمة حزبه..

من جهته اخرى حاول باراك ان يستبق الحلول الوسط باقتراحات مخادعة مستخدما قضية الدولة الفلسطينية والاعتراف بوجودها كطعم يجذب اليه الرضى الفلسطيني، وفي نفس الوقت استخدم ذريعة الامن الاستراتيجي لكي يتملص من اية ضغوط يمكن ان تمارس عليه من اية جهة، سواء كانت اميركية او اوروبية.. وحين صرح عن استعداده للاعتراف بالدولة الفلسطينية على قطاع غزة وعلى8% من مساحة الضفة الغربية، فهو يطرح موضوع المساومة على نسبة الانسحاب النهائي. وتلخص موقف باراك الامني، المشابه لموقف رابين قبل اغتياله عندما وافق على مشروع الامن الاستراتيجي الذي طرحه يوسي الفر من معهد جافة. وهو نفس المشروع الذي طرحه زئيف شيف لباراك والذي نشره معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى تحت عنوان "الدولة الفلسطينية والشروط الاسرائيلية".

ان هاجس الامن الذي ستخدمه باراك لتحقيق اهدافه انطلق من مفهوم حاجة اسرائيل إلى الامن الجغرافي، والامن الديمغرافي والامن المائي والامن الاستراتيجي العام. فالمطلب الفلسطيني المحق في ضرورة الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران 1967 يعني بالنسبة لباراك عودة الحدود العربية وخاصة العراقية إلى قلقيلية وطولكرم. وهو خطر استراتيجي لا يمكن القبول به.. ولهذا فان تعديل الحدود يتطلب ثلاثة اجراءات اساسية.

- اولها: توسيع خاصرة الكيان الصهيوني في منطقة الساحل.
- وثانيها: توسيع المساحة حول القدس باضافة المستوطنات المحيطة وضمها اليها.
- وثالثهما: ابقاء الاستيطان على طول نهر الاردن ليبقى النهر يشكل الحد الفاصل بين المملكة الاردنية الهاشمية والكيان الصهيوني.

بهذه التعديلات يتحقق لباراك كما يعتقد:

1. تكريس الامن الجغرافي والاستراتيجي الذي يحول دون أي مفاجاة عربية ضد امن اسرائيل.
2. تكريس الامن الديمغرافي من خلال ضم ما يزيد عن 70% من المستوطنات والمستوطنين في الضفة الغربية.
3. تكريس الامن المائي من خلال السيطرة المباشرة على الحوض المائي "اليركون والتمساح" الذي يحتوي على 60% من مياه الضفة الغربية.

هذه الطروحات الاسرائيلية تلاقي رواجا في الاوساط الاميركية. وحين يتبناها معهد واشنطن،

الذي لايزال عرابه والاب الروحي له مارتن انديك، واحد اركانه الاساسية، دينس روس، يتربعان على عرش السياسة الاميركية في الشرق الاوسط، فان الحل الوسط الذي سيقترحه الراعي كلنتون هو امر يتعارض حتما وبشكل سافر مع ابسط الحقوق الفلسطينية وقرارات الشرعية الدولية. ناهيك عن الرفض الكامل من قبل اسرائيل للتفاوض حول حق العودة. واستبداله بطرح امكانية لم شمل العائلات بحجم لا يتجاوز عدد المستوطنين الذين يقبلون بالعيش في ظل الدولة الفلسطينية.

الاستقلال بين اعادة الانتشار وفك الاشتباك

كانت اقامة السلطة الوطنية بمنظور قرار المجلس الوطني، الذي يدعو لمزيد من النضال لتعديل ميزان القوى، يعني انسحاب الاسرائيليين من الارض المحتلة عام 1967. من خلال فك اشتباك بين القوات الفلسطينية والقوات الاسرائيلية على الجبهات الشرقية والغربية والشمالية، وبهذا تكون السلطة المعنية تتمتع بالسيادة الكاملة على الضفة الغربية وقطاع غزة.

لقد كان اعلان الاستقلال في الجزائرعام1989 خطوة اكثر جرأة من اعلان النقاط العشرة وبرنامج السلطة الوطنية لعام 1974 حيث انه اعترف ولاول مرة بالقرار)(181 كاساس لا يزال صالحا لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة. ويحمل في معانيه الضمنية والمباشرة الاعتراف بما انتجه القرار من قيام دولة اسرائيل. وقد حرص الاعلان على الاشارة للاجحاف الذي لحق بالشعب الفلسطيني اثر ذلك القرار. ولكنه تجاوز حقيقة الاجحاف الاكبر الذي الحق بالشعب الفلسطيني قبل ذلك القرار تحت عنوان وعد بلفور، وما تبعه من صك الانتداب وذلك في محاولة لصياغة لغة تتجاوب مع قرارات الشرعية الدولية. وقد ترافق اعلان الاستقلال مع البرنامج السياسي للمجلس الوطني الفلسطيني الذي اقر بالاغلبية الاعتراف والتعامل مع القرار 242، والقرار 338 باعتبارهما مع القرار 181، من المتطلبات والشروط التي كانت الادارة الاميركية تصر عليهما من اجل فتح حوار امريكي مع منظمة التحرير. وقد وضع معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، الذي كان يقوده مارتن انديك تقريراً حول الوضع في الشرق الاوسط تحت عنوان "البناء من اجل السلام"، وشارك في صياغته دينس روس. وقد جاء في التقرير حول موضوع الدولة الفلسطينية والقرار 181 ما نصه:

(ان مبادرة تقوم بها منظمة التحرير الفلسطينية وتسعى إلى تحقيق اعتراف دولي باعلان من طرف واحد عن دولة فلسطينية لن تحقق هذه المتطلبات، حتى لو تضمنت قبولا بقرار الامم المتحدة الذي اوجد دولة يهودية في فلسطين. والاعلان عن قيام دولة فلسطينية سيكون محاولة لتقويض احادي الجانب لنتائج المفاوضات حتى قبل ان تبدأ. وقبول منظمة التحرير بقرار الامم المتحدة 181 من الصعب فهمه في اسرائيل كدليل على الاعتدال، حيث انه يشكل قبولا بدولة اسرائيلية بدون القدس، وبدون اجزاء هامة من الجليل والنقب وهذه دولة قائمة فقط على الورق. وبالتأكيد فان أي تحرك تقوم به الادارة المقبلة لادخال منظمة التحرير الفلسطينية في المحادثات قبل ان تحقق الشروط الامريكية سيكون تحركا مبتوراً غير مجدي. لانه سيكون في ذلك اعتراف ضمني سابق للمفاوضات من الولايات المتحدة بالدولة الفلسطينية. وفي هذا تقويض للمبادئ الاساسية لعملية السلام الامريكية) (1).

ومن سوء حظ عملية السلام ان هذا الموقف لا يزال ساريا رغم كل ما جرى من خطوات حيث اصبحت الادارة الامريكية الفاعلة مجسدة بالرجلين الصهيونيين اصحاب هذه الفكرة، وهما مارتن انديك العائد سفيرا لامريكا في اسرائيل، ودينس روس المنسق "مدى الحياة" لعملية السلام.

كان هجوم السلام الفلسطيني يلاقي ترحيبا ودعما من معظم دول العالم، حيث لقي دعما وتأييدا من دول عدم الانحياز والدول الاسلامية إلى جانب الدول العربية. وقد حرصت القيادة الفلسطينية على ان تكون صياغة اعلان الاستقلال بحيث تشكل وثيقة ذات بعد تاريخي وحضاري وحقوقي وتحمل انسجاما مع الظروف الراهنة وآمالا مع المستقبل الواعد.

ان الانطلاق من اعلان مبادئ يتحدث عن اعادة انتشار وليس إلى فك اشتباك يعطي للاسرائيليين مجالا لتفسيرات قادرة على التعطيل لمسيرة السلام... وان المفاوضات حول اعادة الانتشار، مهما كان حذق المفاوض الفلسطيني، تفتقر إلى المبرر الاسرائيلي للانسحاب وهو يدرك انه قادر على الاحتفاظ بالاراضي التي يريدها، تحت عنوان ان الفلسطيني سيرضخ في النهاية للارادة الاسرائيلية. ان هذا المنطق يفترض تطوير حالة التفاوض، التي هي حالة اشتباك سلمي محدودة، إلى حالة اشتباك شعبي عارم مع وجود الاستيطان، باعتباره ابرز العقبات في طريق السلام.. هذا الاشتباك الشعبي هو القادر على اعادة صورة الاصرار الفلسطيني لتحقيق الاهداف التي اقرتها الشرعية الدولية. وهو صورة للنضال دفاعا عن النفس وعن الارض وعن الحقوق وتواجه العدوان الذي يمارسه جيش الاحتلال. وقطعان المستوطنين ضد الشعب الفلسطيني.

الدولة الفلسطينية والمزاد العلني

ارتفعت حدة المزاد العلني الذي كان يديره تجار السلام في اسرائيل تحت عنوان الدولة الفلسطينية، وكانوا يبحثون عن المشتري الفلسطيني القادر على تحمل مسؤولية تسويق البضاعة المشوهة المضمون، والتي تمثل مسخا مرتبطا بجهاز الشباك الاسرائيلي تحت أي عنوان او اسم ، حتى ولو كان دولة" فلسطين الديمقراطية الشعبية المستقلة العظمى".

وبعيدا عن المزاد الذي كان يديره بيريز وبيلين. ستمر حوار الطرشان في واشنطن حيث كان المفاوض الاسرائيلي عيران يتمتع بامتلاك اذن من طين واخرى من عجين. وكان المفاوض.

الفلسطيني يستمع إلى عروض وافكار المفاوض الاسرائيلي في حين كانت لاءات باراك تحجب عن المفاوض الاسرائيلي حق الاستماع إلى الطروحات الفلسطينية. وبقي حوار الطرشان مستمرا في ظل استفحال الاستيطان.. وارتفع صوت الجماهير.. اوقفوا هذه المهزلة.. ولكن لا حياة لمن تنادي..

وستمر المزاد العلني وبدأت بالونات المناقصة تنفجر في السماء. فالدولة الفلسطينية هي ضرورية لامن اسرائيل.. كما قال بيريز.. ولكن أي دولة هذه؟ اين تقع.. واين حدودها؟!

ويرد بيلين انه لا يمكن ان تقوم دولة فلسطينية بدون موافقة اسرائيل. أي ان حق تقرير المصير الفلسطيني مرتبط ومرهون بموافقة اسرائيل. وهي بالطبع لن توافق الا اذا خضع الطرف الفلسطيني لشروطها التي تعني قيام الدولة المسوخة التابعة لسيطرة الكيان الصهيوني.

وتسرب عن باراك انه يوافق على اقامة الدولة الفلسطينية المنزوعة السلاح والتي تقوم على 70 % من مساحة الضفة الغربية. مع تأجيل بحث القدس لمدة عشرين سنة وانهاء موضوع اللاجئين بالتوطين.لقد اعتقد بعض قادة الكيان الصهيوني، خصوصا زعماء حزب العمل من تجار السلام. الذين استطاعوا ان يحظوا في فترات سابقة بثقة انصار السلام الفلسطيني الذين رأوا ان اتفاق اوسلو رغم ما فيه من مثالب وعيوب الا انه يمكن التراكم الايجابي على نتائجه المتتالية.. ولم يكن حسن الظن هذا متبادلا لدى الجانب

الاسرائيلي. فبيريز وبيلين اللذان توصلا إلى قناعات تصل إلى حد توقيع الاتفاقيات مع الاخوين" ابو مازن" و"ابو علاء" تحولا إلى تاجرين يريدان ابتزاز الوضع الراهن تحت عنوان غياب البديل. واعتقد هؤلاء ان الاطراف الفلسطينية المفاوضة قد غرقت في بحر السلام الخادع وما قدمه من بريستيج معنوي ومادي لبعض الاشخاص بما يحول دون تمسكهم بالثوابت، وذلك خشية على مصالحهم الشخصية. لقد ادركنا اهمية اغلاق الدرب امام كل تجار السلام الجدد الذين تسلقوا في هذا الزمن الرديء ليصبحوا شركاء لبيريز وبيلين على حساب المصلحة العامة. ولقد وصلت الوقاحة عند بيريز حد التآمر مع دينس روس على اقتطاع ثمانية ملايين دولار من الدعم الامريكي للسلطة الوطنية لتوظيفها في مشاريع تطبيع وتتبيع تنطلق من اجل محو الذاكرة الفلسطينية الوطنية عبر برامج تلفزيونية مثل ملتقى الصراحة (الوقاحة) ووضع برامج دراسية ومناهج تمكن الصهاينة من استيطان عقول الاطفال والشباب. ولقد حاول بيريز القاء شباك الاغراء المادي والمعنوي على بعض المسؤولين مؤكدا ان مستقبل المسؤولين الفلسطينيين في الدولة المقبلة سيكون مرهونا بالارادة الاسرائيلية. وبان من يريد الوصول إلى قمة السلطة القادمة عليه ان يدرك انها لن تمر من خلال جماهير الشعب الفلسطيني وانما من خلال الرضى الصهيوني الاسرائيلي والامريكي عن الشخص الطموح. (2)

ان الخطوات الجدية والاجراءات الضرورية للمضي قدما في تجسيد السيادة كما اقرها المجلس الوطني الفلسطيني كانت خطوات ضرورية في تلك الفترة القصيرة جدا والمتبقية امام القيادة الفلسطينية قبل حلول الاستحقاق الوطني. ان ضياع فرصة اعلان تجسيد الاستقلال في 4/5/1999 كان يجب ان لا تتكرر في ايلول 2000 ان هذا التكرار يعني تدمير مصداقية السلطة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية والقيادة الفلسطينية. ومن هنا كنا نؤكد على اهمية الالتزام باتخاذ اجراءات المضي قدما في تجسيد السيادة على ارض الواقع.. ويتمثل ذلك في اجراء انتخابات ديمقراطية للاتحادات الشعبية والمهنية. والنقابات والغرف التجارية والصناعية. اضافة إلى تنفيذ قرار المجلس المركزي بتفعيل اللجنة الخاصة باعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني عبر الانتخابات المباشرة داخل الوطن وحيثما امكن ذلك في مناطق اللجوء والشتات.

المزاد العلني المفتوح حول الدولة الفلسطينية بالشروط الاسرائيلية كان يجب ان لا يتحول إلى تخويف الناس من تنفيذ الاستحقاق بالخروج من مرحلة الحكم الذاتي إلى مرحلة الاستقلال الوطني وبارادة فلسطينية كاملة تنطلق من حق تقرير المصير الذي اكدته الشرعية الدولية. والذي اقره بيان برلين للدول الاوروبية بما فيه حق اعلان تجسيد الدولة غير الخاضع لاي فيتو.

ان الدخول في مساومة حول مقايضة اعتراف اسرائيل بالدولة بالمواصفات التي تريدها، مقابل التنازل عن بعض الثوابت وتجاوز الخطوط الحمراء التي اقرها المجلس الوطني هو اخطر ما واجهته السلطة في تلك المرحلة.. فالقول بالضم لنسبة معينة من ارض الضفة الغربية بموافقة منظمة التحرير. وكذلك الاقرار بضم القدس مع بعض ترتيبات ادارة ذاتية فلسطينية لبعض الحارات داخل القدس، اضافة إلى تعليق موضوع اللاجئين إلى اجل مسمى بما يعادل شطبه من خارطة قضايا الحل النهائي, تندمج بصورة ممسوخة مع دولة اكثر مسخا مما يتمناه اكثر الصهاينة عنصرية.

ان التمسك بالثوابت رغم صعوبة تحقيقها الراهن هو مفتاح الاجماع الجماهيري والشعبي على دعم السلطة والمنظمة في تجسيد السيادة على المناطق المحررة واعلانها ضمن حدود الاراضي المحتلة عام 1967 بما فيها القدس. واستمرار النضال من اجل استكمال عملية التحرير لما تبقى من الارض المحتلة. حيث سيستمر التفاوض حول اراض محتلة وليس متنازع عليها كما يحاول باراك ان يحقق من خلال فرض اتفاقية اطار تلغي مرجعية عملية السلام وهي قرارات الشرعية الدولية.

أما قضية اللاجئين فهي القضية الجوهرية للشعب الفلسطيني وهي التي كانت شعلة انطلاقة الثورة

لتحقيق التحرير والعودة.. وهي الباقية شعلة للمستقبل حتى يتحقق التحرير وتتحقق العودة. (3)

قمة بلا اساس

الاصرار العجيب الذي تمسك به رئيس الحكومة الاسرائيلية ايهود باراك بضرورة انعقاد القمة الثلاثية، وتأكيده ان المفاوضات لم تعد مجدية، كانت له اسبابه الكامنة، ولكنها اصبحت اوضح من الشمس في عز الظهيرة. فالمفاوضات حول الوضع النهائي يمكن تحويلها إلى القمة، ولكن قضايا المرحلة الانتقالية التي لا تزال عالقة، والتي يتعارض دمجها بقضايا الوضع النهائي مع نصوص اتفاق اوسلو، هي المطلوب أن تذوب بحيث تتحول إلى ورقة مساومة يبتز فيها باراك ما يستطيعه من قضايا مصيرية مثل القدس وحق العودة. وهو اذ يلمح بأنه على استعداد للاعتراف بالدولة الفلسطينية انما يريد ان يؤكد ان قيام هذه الدولة منوط باعترافه وغير ذلك فهي اجراء من جانب واحد.

ومن جهة ثانية كان الاصرار العنيد الذي يتمسك به الاخ ابو عمار برفض أية قمة مع باراك قبل الالتزام الواضح بالاتفاقيات التي وقعت من خلاله في شرم الشيخ. ومن قبل اسلافه في نهر الواي. وطابا وواشنطن. وفي مقدمة ذلك الافراج عن الاسرى جميعهم بدون قيد أو شرط والانسحاب من جميع الاراضي التي تشملها المرحلة الثالثة من اعادات الانتشار بحيث تبقى الاراضي المتعلقة بقضايا الوضع النهائي والتي لا تتجاوز 9% من مساحة الضفة الغربية. اضافة إلى قضايا أخرى مثل الممرات الآمنة والمعابر والمطار. وقضايا اقتصادية.. الخ.

ان ادراك الاخ ابو عمار والقيادة الفلسطينية ان الذي يتصنع العجز تحت ذرائع الائتلاف الحكومي عن تنفيذ قضايا المرحلة الانتقالية سيكون اعجز عندما يتعلق الامر بقضايا الوضع النهائي. ومن هنا جاء الرفض القاطع لاية قمة محكوم عليها بالفشل، وخاصة وفد ادركنا جيدا ان هذا الفشل في كل الحالات سينسب الى الجانب الفلسطيني الذي يصر، كما يتردد على لسان دينس روس، والبرايت، على الحصول على 100 % من طلباته. ان هذه المقولة الخادعة والمضللة التي انطلقت على السنة الوسطاء الامريكيين تجاهلت حقيقة ان الاتفاق هو الذي حدد الحل الوسط. فالمئة بالمئة بالنسبة للشعب الفلسطيني هي كل فلسطين، بناء على الحق التاريخي. وهي 46 % من مساحة فلسطين بناء على قرار الشرعية الدولية 181 ولكنه بالنسبة لاتفاق اوسلو وللقرار 242 الذي قبل به الشعب الفلسطيني كحل نصف الوسط لا يتجاوز 23 % من مساحة الضفة الغربية، واي مطالبة للتنازل عن هذا يعني فتح الباب على مصراعيه للاغتصاب وللاستيلاء على اراضي الغير بالقوة. الامر الذي يتناقض مع جوهر القرار الدولي 242، ومع مبدأ الارض (كل الارض) مقابل السلام (كل السلام).

وفجأة تمخض عقل باراك عن فرية يلبسها زي القانون المزيف تقول ان القرار 242 لا يتعلق بأي كيان فلسطيني وهو بذلك لا ينطبق على الاراضي الفلسطينية المحتلة. وعلى الرغم من الرد الامريكي الواضح الذي رفض هذا الافتراء، فقد تساءلنا باسم القانون الدولي عن القرار الذي يتعلق بالكيان الفلسطيني حتى نتمسك به. ووجدنا الجواب جاهزا في القرار (181) الذي صدر عن الجمعية العامة للامم المتحدة والذي يقرر اقامة دولة عربية في فلسطين إلى جانب دولة اسرائيل ويرسم لها حدودا بخطوط واضحة. وهو القرار الذي يعطي الشرعية الدولية لوجود اسرائيل كدولة في الامم المتحدة وهو ايضا يشكل الاساس الذي تم عليه اعلان الاستقلال الفلسطيني عام 1988 وعلى اساسه كان يجب ان يقوم تجسيد الاستقلال المادي على الارض للدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس المباركة قبل نهاية هذا العام 2000 حسب قرار المجلس المركزي الفلسطيني.

ان ورقة الشرعية الدولية التي رتفعت عاليا في سماء فلسطين مدعومة بالموقف الشعبي الفلسطيني بكامله وبالموقف العربي والموقف الاسلامي الذي اتخذ قراره بالاجماع بالاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة حال اعلانها. هذه الورقة التي تعني السيادة والدولة وعاصمتها القدس المباركة وجدت الدعم من الوعد الذي حمله بيان برلين في العام الماضي1999 والذي جاء في نصه " ان اعلان تجسيد الدولة وحق تقرير المصير هو امر غير قابل للنقض الفيتو".. وكان الانتظار لمدة عام بعد 4/5/99 استجابة لهذا البيان ولرسالة كلينتون ولطلب العديد من الاصدقاء التأجيل لما بعد الانتخابات الاسرائيلية. (4)

كامب ديفيد روس

لم تفاجئنا المعلومة التي تسربت من داخل قمة كامب ديفيد والمتعلقة بالمبادرة التي اقترحها دينس روس لجسر الفجوة بين الموقف الاسرائيلي والموقف الفلسطيني. لقد عودنا السيد روس على التدخل في الوقت الملائم للوبي الصهيوني لاحداث الصدمة. فالموقف الذي يقترحه روس هو موقف الوسيط، وعندما يتطابق هذا الموقف مع الموقف الاسرائيلي فانه بذلك لا يعمل على جسر الفجوة وانما على الضغط على الجانب الفلسطيني للتنازل عن حقوقه. ان ورقة دينس روس التي اقترح فيها حلولا للقضايا الصعبة والمتعلقة بالقدس واللاجئين والحدود هي مجرد صورة مؤطرة لما عرضه عيران في ايلات، ولما عرضه باراك في رام الله . وهي انما تهدف إلى احداث الاثر النفسي على المفاوض الفلسطيني حيث يقترن الترهيب بالترغيب بحيث تلتقي النتائج على مقربة من لاءات باراك. فالاقتراح الامريكي التجريبي كان يؤكد على انه لا عودة لحدود الرابع من حزيران 1967، ولا ازالة للمستوطنات ولا حق عودة للاجئين. فقط حكم ذاتي لبعض الاحياء في القدس.

من المنطقي ان يقوم الرئيس كلينتون بسحب ورقة دينس روس واعتبارها كأن لم تكن بعد ردة الفعل العملية لاستعداد الوفد الفلسطيني لمغادرة كامب ديفيد روس، وهو الاسم الذي يليق بهذه القمة.

لقد ذكرتنا هذه الحادثة بالورقة التي اعدها دينس روس في غمرة هبة الاقصى عندما عقدت قمة واشنطن عام 1996 والتي كانت تتبنى الموقف الاسرائيلي.. وكانت ردة الفعل الفلسطينية هي التي اطاحت بالورقة، وفرض موقف كلينتون الحازم في حينه على نتنياهو الليكودي الانسحاب من اجزاء هامة من الخليل بكل ما تعنيه دينياً بالنسبة لليهود.

ان ادعاء الرئيس كلينتون بقدرته رسم خارطة الضفة الغربية وهو نائم، جعلنا نخشى من هذه الثقة خاصة وان مصدرها الاساسي هو دينس روس. وان اول الايحاءات في حديث كلينتون هو قدرته على تحسس اماكن المستوطنات وانتشارها والطرق الالتفافية التي من الصعب عدم اقرارها كأمر واقع. انه يتحسس الخارطة ولا يتفهم الحقوق، وهو الامر الذي يتحدث عنه دينس روس باستمرار باعتبار ان الضفة الغربية هي اراض متنازع عليها وليست اراض محتلة، و هي بذلك خاضعة للمساومة وللاقتسام. وهو حين يطرح في خطابه امام المؤتمر السنوي الحاديً والاربعين للايباك (اللوبي الصهيوني) في 22 ايار 2000 بأننا في عملية السلام (علينا التحرك ليس نحو سلام عادل ومصالحة وانما نحو سلام ومصالحة)(5) انه يسقط العدل من عملية السلام ليؤكد ان السياسة ا لامريكية - الصهيونية تبحث عن الاستقرار لفرض الهيمنة الصهيونية على المنطقة وليس عن السلام الحقيقي القائم على العدل والذي يضمن الا من والازدهار للمنطقة باسرها.

ويؤكد روس في خطابه امام اللوبي الصهيوني (على الطرفين ان يدركا انه لا احد يحصل على 100 %من مطالبه في كل القضايا، لان حصول طرف على كل ما يريده يعني عدم تلبية طلب الطرف الآخر) (6).

ويتحدث روس وكذلك السيدة اولبرايت على انه يتوجب على الطرفين ان يقوما باتخاذ قرارات مؤلمة وهو ما يعني التنازل من الطرف الفلسطيني عن الحد الادنى من الحقوق التي تم الاتفاق عليها.

القمة المنعقدة في كامب ديفيد روس كانت قمة بلا اساس فقد انطلقت من مرجعية وهمية جديدة لا هي مرجعية مدريد ولا مرجعية اوسلو، وخاصة ذلك الفهم الخاطئ للقرار الاممي 242 ومبدأ الارض مقابل السلام. فالبحث عن اتفاقية اطار جديدة تقوم على اساس موازين القوى وليس على اساس ميزان الحق والشرعية الدولية لن تصل بالقمة إلى شاطئ استقرار أو سلام. فالموقف الفلسطيني الذي ذهب تحت ضغط امريكي من الترغيب والترهيب الاقتصادي والسياسي، يدرك ان الموقف الوطني هو الضمانة الاساسية للحفاظ على الحقوق الوطنية. وهو يدرك ايضا ان المشاركة في القمة لا تعني الانصياع لارادة المخطط الصهيوني الاسرائيلي والصهيوني الامريكي، وانما هي معركة مواجهة بين الحق الفلسطيني والباطل الصهيوني وان نجاح القمة فلسطينيا هو قدرتها على الحفاظ على الحقوق الفلسطينية التي تضمنها الاتفاقيات الموقعة تحت اشراف الرئيس كلينتون نفسه، والتي تضمنها اتفاقية اعلان المبادئ اوسلو الاولى والثانية وكذلك بروتوكول الخليل ومذكرة الواي ومذكرة شرم الشيخ. والتنفيذ الدقيق للقرارين 242 و 338 ومبدأ الارض مقابل السلام والقرار 194 وهي تشمل الانسحاب الكامل إلى حدود الرابع من حزيران 1967، بما في ذلك القدس العاصمة الابدية للدولة الفلسطينية المستقلة، وحق العودة للاجئين وازالة المستوطنات التي تشكل عقبة في طريق السلام.

ان عدم قدرة وفدنا على فرض حقوقنا في القمة نتيجة التعنت الصهيوني والانحياز الامريكي لم يحل دون قدرة وفدنا على رفض كل محاولات الانتقاص من هذه الحقوق بفرض الباطل الصهيوني الاسرائيلي علينا. هذه الرسالة ادركها جيدا الاخ ابو عمار، فالمهمة التاريخية الملقاة على عاتقه منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية المسلحة هي تحقيق الاهداف الوطنية للشعب الفلسطيني، وحيث ان المصلحة الوطنية الفلسطينية لها الاولوية فهو لم يجامل كلينتون الذي سعى إلى تحقيق نجاح قبل مغادرة البيت الابيض. كنا نتمنى ان يكون نجاحه مقترنا بالعدالة. وبانجاز الحقوق الوطنية الفلسطينية وليس على حسابها.

النجاح الفلسطيني لا يتحقق في القمم ومن خلال المفاوضات، خاصة ونحن لدينا التجربة الكاملة من القمم السابقة التي لم تلتزم اسرائيل بتنفيذ المذكرات التي وقعت عليها، ولم تقم امريكا باحترام ضمانها لهذه الاتفاقيات، وانما يتحقق النجاح الفلسطيني على الارض الفلسطينية ومن خلال شعب فلسطين الذي كان يعيش تلك الايام حالة تحشيد وطني يعبر عن وحدة متماسكة متلاحمة صلبة. منطلقة من مبادئ وثوابت عبر عنها بيان المجلس المركزي. و كانت الجماهير المتوثبة لدعم الوفد المفاوض تتطلع نحو موعد انهاء مرحلة الحكم الذاتي في 13 سبتمبر ايلول 2000 ليكون القرار الفلسطيني باعلان تجسيد الاستقلال ليس موقفا تكتيكيا وانما استراتيجية وطنية يتم من خلالها بسط السيادة وتجسيد الدولة المستقلة والاستمرار بالنضال من اجل استكمال عملية التحرير واسترداد الحقوق المغتصبة مدعمين بالموقف العربي والاسلامي ودول عدم الانحياز والمجموعة الاوروبية، ومعظم دول العالم التي وعدت بالاعتراف بالدولة المستقلة حال اعلانها، وخاصة ان مهلة السنة التي طلبتها الدول الاوروبية وامريكا قد مرت، وكان اهدار الوقت فيها بسبب المواقف الاسرائيلية غير الملتزمة بالاتفاقيات.

هوامش

1. البناء من اجل السلام ,معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى 1988 ص55,
2. نشرة فتح العدد السابع منتصف نيسان2000
3. المصدر السابق
4. نشرة فتح العددالثاني عشر اواخر حزيران 2000
5. www.aipac.orgدينس روس خطاب في ايباك 22ايار 2000
6. المصدر السابق